الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الأربعاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أناشد مرة أخرى جميع الوفود أن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية و١٥ دقيقة للمتكلمين باسم عدة وفود. وسوف يمكننا ذلك من تحقيق الاستخدام الأكفأ للوقت والموارد المتاحة لنا طوال هذه الدورة. لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، ولكن إذا التزمنا جميعا بقواعدنا المشتركة سنتغلب على أي صعوبات فيما يتعلق بالوقت.

السيد غيراسيموفتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها جمهورية بيلاروس الكلمة بصفتها الوطنية في اللجنة الأولى، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى الهام.

اعتمد البيان التالي للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، خلال اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأيد البيان وزراء خارجية أرمينيا، وبيلاروس، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان وأوزبكستان.

أود أن أتلو نص بيان الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونص البيان كما يلي:

”إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي ذلك الصدد، تمثل اللجنة الأولى للجمعية العامة أحد المنتديات الدولية الرئيسية بشأن مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ونرحب باهتمام المجتمع الدولي المتزايد بمشاكل الأمن الدولي ونزع السلاح ومنع الانتشار، ونلاحظ مع شعور بالارتياح الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الصدد.

”وتشمل أولوياتنا توفير الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول باعتباره شرطا لإحراز المزيد من التقدم صوب نزع السلاح النووي، وتعزيز نظم منع الانتشار، وتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم، فضلا عن تقديم ضمانات أمنية وتنفيذها.

”ونعتبر أن عددا من المسائل الأخرى تتسم بأهمية مماثلة لإحراز تقدم بشأنها في المنتديات الدولية ذات الصلة. وتشمل تلك المسائل الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات والتهديدات ذات الطابع السياسي – العسكري والإرهابي والإجرامي التي ما فتئت تبرز على شبكة الانترنت، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك لتلك الوسائط الإعلامية؛ واتخاذ تدابير فعالة لمنع استحداث أسلحة جديدة للدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذا القبيل؛ ووضع تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة لأنشطة الفضاء الخارجي ومنع نشر الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي.

”ونعتزم تشجيع التوقيع المبكر للدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

”وسيصبح بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضمانا لزيادة تعزيز نظام منع الانتشار النووي. ونحن على اقتناع بأن مراعاة الدول الحائزة للأسلحة النووية لوقف اختياري للتجارب النووية خطوة هامة للغاية، ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا لوثيقة ملزمة قانونا مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

”وبغية تنفيذ قرار الجمعية العامة (القرار ٣٥/٦٤) الذي يعلن ٢٩ آب/أغسطس باعتباره اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تضطلع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بأنشطة سنوية لتذكير العالم بالعواقب الوخيمة للتجارب النووية وبضرورة منع تكرارها في المستقبل، وتدعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها.

”ونحن مقتنعون بضرورة بدء النفاذ المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وستصبح تلك المعاهدة، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إحدى الدعائم الرئيسية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

”ونحن على اقتناع بأن الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لا يمكن التفاوض بشأنها إلا برعاية الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ توافق الآراء.

”وندعو إلى تعزيز دور المنتديات المتعددة الأطراف القائمة بشأن الأمن الدولي ونزع السلاح. وفي ذلك الإطار وحده سيتسنى التوصل إلى حلول

عالمية ومجدية تتكيف مع التحديات والتهديدات المعاصرة للأمن.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونحن واثقون بأن اللجنة الأولى ستستكمل مداولاتها بنجاح في ظل قيادتكم المحنكة والفعالة.

ولكي أبقى ضمن الإطار الزمني المخصص لي، سأدلي بصيغة مختصرة لبياني، وسيوزع النص الكامل للبيان بعد وقت قصير.

إن تركيا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لمنع الانتشار ونظم مراقبة الصادرات. ونود أن نشهد إضفاء الطابع العالمي على تلك التدابير والتنفيذ الفعال والمنسق لها وزيادة تعزيزها. ولذلك نقدم دعمنا الكامل للجهود المنسقة المبذولة لتنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي. كما نود أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية وتأثيرا في هذا الميدان.

وتشارك تركيا بكل صدق رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية وتدعم العمل صوب تحقيق ذلك الهدف في الإطار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. توفر المعاهدة إطارا جيد التوازن يتألف من ثلاث ركائز متكاملة ومتآزرة، وهي تحديدا، نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتعتقد تركيا أن المعاملة المتساوية والمتوازنة لتلك الركائز الثلاث ستوطد سلامة معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها.

ونشعر بالسرور لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تمكن من أن يعتمد، بتوافق الآراء، وثيقة ختامية شاملة (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) تتضمن توصيات بعيدة الأثر لاتخاذ إجراء ملموس يهدف إلى إحراز تقدم صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وعملا بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، سيعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما ستنعقد اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار مرة أخرى في العام المقبل. وحان الوقت الآن للوفاء بالتزاماتنا المشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، انضمت تركيا، بالترافق مع تسعة بلدان أخرى متماثلة التفكير، إلى المبادرة المتعددة الأقطار لمنع الانتشار ونزع السلاح، التي تعمل على تنفيذ النتائج التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. كما تشارك تركيا في أعمال فريق المناقشة النووية، وهي مجموعة غير رسمية أنشئت في ظل رئاسة كازاخستان، وتوفر منتدى للمناقشات الصريحة والمفتوحة بشأن كيفية إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وتولي تركيا أهمية كبيرة لجميع الخطوات المجدية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، لا سيما في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بصورة فعالة وتؤيد هذه الخطوات. ولذلك نتطلع إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، عملا بالقرار المتخذ في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

كما نتطلع إلى التسوية السلمية لمسائل منع الانتشار الحالية ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، نولي أهمية لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى المحادثات السداسية فورا وبدون شروط. وتتوقع تركيا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن أنشطتها النووية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بطريقة كاملة

ولا رجعة فيها وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، نؤيد تنشيط أعمال المؤتمر بحيث يتمكن من استئناف دوره باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. ولذلك السبب، أصبحنا من بين البلدان الموقعة على رسالة، مع ٤٠ من البلدان الأخرى المتماثلة في التفكير، تطلب عقد اجتماع للجمعية العامة بشأن تلك المسألة. ويسرنا أن الجمعية العامة تمكنت من مناقشة المسألة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه (انظر A/65/PV.113). وفي حين توجد آراء مختلفة كثيرة بشأن كيفية تنشيط المؤتمر، فإننا نفضل أن تجري عملية التنشيط في إطار مؤتمر نزع السلاح نفسه. أما بعد، فإن الجهود الأخرى، مثل اجتماعات الجمعية العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١، قد تكون مفيدة في بناء الزخم وإظهار التوقع القوي من جانب المجتمع الدولي باستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

ونأمل أن تسهم مداولات اللجنة الأولى في تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأن تساعدنا على إزالة العقبات التي تعترض طريق تحقيق عالم أكثر أمانا وأكثر أمنا. وأود أن أختتم بأن أؤكد لكم، سيدي، كامل دعم وتعاون وفدنا في الوصول بهذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي، اسمحوا لي أن أقول إنني مسرور لرؤيتكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وأنا متأكد من أنكم ستقودون أعمال اللجنة بنجاح.

نحن نشيد بتلك البلدان، مثل كازاخستان وأوكرانيا، التي تخلت عن ترساناتها النووية، ونحيي تلك البلدان التي، على الرغم من امتلاكها لقدرات نووية، لا تنتهج سياسة عسكرية نووية. وتؤمن سان مارينو، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، بعالم خال من الأسلحة النووية.

ونؤيد بقوة المبادرة المتعددة الأقطار لعدم الانتشار ونزع السلاح، ونقدر مشروع القرار الذي قدمته اليابان بشأن نزع السلاح النووي تحت عنوان ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ (A/C.1/66/L.41). ونشعر أيضا ببالغ الامتنان للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على إدخال المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حيز النفاذ هذا العام.

كما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن خطر وقوع بعض المواد الانشطارية النووية في أيدي الجماعات الإرهابية لا يزال ماثلا بدرجة كبيرة – كبيرة جدا. يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمنع حدوث هذا السيناريو الرهيب من خلال تحديد معلومات الاستخبارات والتعاون فيما بين بلداننا.

وعلاوة على ذلك، نشجع البلدان غير النووية على عدم اعتناق مبدأ السباق العسكري النووي. ونأمل أن تأخذ الدول الحائزة لترسانات نووية على عاتقها مسؤولية تخفيض عدد أسلحتها الفتاكة – والقضاء عليها في نهاية المطاف.

في كل يوم، يتساءل الناس في جميع أنحاء العالم عن السبب في أن الأمم المتحدة بطيئة جدا وغير فعالة في القضاء على تهديدات الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. نحن نبدي خلال اجتماعاتنا حسن النوايا بكلماتنا وتعهداتنا، ولكن ما أن نبتعد عن هذه القاعة، يبدو أن عزمنا يفتر. إذا أردنا القضاء على خطر وقوع حادث نووي مأساوي، فعلينا وعلى عواصمنا الحفاظ على التعهدات التي نقطعها اليوم وتعزيزها.

السيدة يوول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتحدثين السابقين في تهنئتكم، سيدي، وهيئة المكتب على توليكم رئاسة هذه الهيئة، وأن أؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

إن الأسلحة التي تسبب معاناة لا داع لها وضررا غير مقبول ليس لها مكان في البيئة الأمنية الدولية اليوم. علينا مسؤولية تجاه مواطني العالم لاستكشاف السبل الفعالة للعمل معا من أجل القضاء على مثل هذه التهديدات القائمة لأمن عالمنا والمجتمعات التي نعيش فيها. ولا يمكننا الاستمرار في السماح بتأجيل هذه المسائل الهامة بسبب الوصول إلى طريق مسدود وبفعل عقبات إجرائية. إن مصداقيتنا على المحك.

بعد أربعين سنة على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لا نزال نعيش في عالم يحتوي على الأسلحة النووية. إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي انعقد العام الماضي حقق نتائج ملموسة في شكل خطة العمل التي تم اعتمادها. ولكن لا شيء ينقلنا من الإنجاز الدبلوماسي إلى إحراز نتائج حقيقية سوى التنفيذ. وفي ضوء ذلك، يسرنا أن نلاحظ أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن قرروا أن يجتمعوا بصورة منتظمة بغية الوفاء بالتزاماتهم بموجب خطة عمل معاهدة عدم الانتشار. وإننا نتطلع إلى تحقيق خطوات ملموسة وجريئة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وصولا إلى هذا الغرض.

وثمة بند هام في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار هو مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. لقد انضم أكثر من نصف بلدان العالم بحريّة إلى هذه المناطق، الأمر الذي يدعم حقيقة بسيطة وهي أن تعزيز الأمن لا يتحقق بالحفاظ على فئة من الأسلحة المدمرة التي يجب ألاّ تستخدم مرة أخرى أبدا. وستبذل النرويج قصارى جهدها لكفالة أن يصبح انعقاد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة لا نووية في الشرق الأوسط حقيقة واقعة.

وعلينا جميعا أن نؤدي دورنا لتنفيذ ومواصلة تعزيز التزامات عدم الانتشار، الذي يشمل تنفيذ الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي للوكالة. ويجب أن تكون الوكالة الدولية مجهزة تجهيزا كاملا للاضطلاع بمهمتها الحاسمة لمنع الانتشار.

ولقد أعربت النرويج في عدد من المناسبات عن عميق قلقها إزاء تحديات الانتشار الكبيرة، مثل تلك التي تشكلها إيران وسوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالحل السياسي لهذه المسائل سيعزز نظام عدم الانتشار إلى حد كبير.

وتؤيد النرويج تماما خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأمن النووي العام الماضي، وتتطلع إلى الوفاء بالتزاماتنا في سول العام المقبل لتحقيق هذه الغاية. ويجب علينا أن نضمن جميع المواد النووية. ويجب أن نواصل بذل جهودنا من أجل وضع ترتيبات تعاونية لإنتاج الوقود النووي للمفاعلات المدنية والتقليل إلى حد كبير من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في مفاعلات الأبحاث النووية المدنية. وجميع هذه المهام قابلة للتنفيذ، وهي تعزز الأمن لنا جميعا.

وهناك أيضا حاجة إلى كفالة أن تكون نظمنا للتحقق قوية بما يكفي لتوفير الثقة الضرورية بسلامة عمليتي عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء، استناداً إلى مبادئ القابلية للتحقق واستحالة العودة إلى الوراء والشفافية. ولقد تعاونت المملكة المتحدة والنرويج على مستوى الخبراء لعدد من السنوات في سبيل استكشاف التحديات التقنية

والإجرائية المرتبطة بنظام مستقبلي محتمل للتحقق من نزع السلاح النووي.

ويسرني جداً أن تستضيف المملكة المتحدة، في شراكة مع النرويج، حلقة عمل في لندن أوائل كانون الأول/ديسمبر للنظر في الدروس المستفادة حتى الآن من مبادرة المملكة المتحدة – النرويج. والهدف من حلقة العمل إثبات أن التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في مجال التحقق من نزع السلاح النووي أمر ممكن وضروري.

إن اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية تظهران أنه من الممكن التفاوض حول صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف التي يكون لها تأثير إنساني مباشر على أرض الواقع وتعزز حماية المدنيين. ولا يكون هذا العمل ممكنا إلاّ بوجود شعور مشترك بالهدف لدى المجموعات التقليدية، وعندما يستند عملنا إلى الوقائع والحقائق على أرض الواقع، وعندما يعترف ممثلو الدول بالخبرة والكفاءة اللتين تتحلى بهما المنظمات الإنسانية بلا منازع ويسلّمون بهما ويستغلونهما.

وليس من المقبول أن تخطو محافل نزع السلاح والصكوك القائمة للقانون الإنساني الدولي خطوات في الاتجاه الخاطئ، أو تقلل من حماية المدنيين، أو تحاول من جديد شرعنة الأسلحة المحظورة لدى أغلبية الدول نظراً لآثارها الإنسانية الضارة والموثقة. ومن خلال المفاوضات الحالية بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن الدول معرضة لخطر أن تفعل ذلك تماما. واسمحوا لي أن أوضح هذا جيداً: لا يمكن للنرويج أن تقبل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية بإحراز نتيجة تتناقض مع التزاماتنا بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، ولا تكون لها قيمة إنسانية مضافة.

وفي رأينا، إن النهج الذي اتبعه رئيس فريق الخبراء الحكوميين لم يقربنا أكثر إلى تحقيق نتيجة مقبولة. وعليه، قدمت المكسيك والنرويج والنمسا خلال الاجتماع الأخير الذي عقده فريق الخبراء الحكوميين في آب/أغسطس، مشروع بروتوكول بديل، حظي بدرجة عالية من الاهتمام لدى العديد من الوفود. ونحن على استعداد لمناقشة اقتراحنا أيضاً مع جميع الدول والشركاء الآخرين. ومع ذلك، خلص فريق الخبراء الحكوميين إلى أنه لا يوجد داخل الفريق توافق في الآراء بشأن الموضوع. ووفقا لولاية المؤتمر الاستعراضي، لعل الوقت قد حان ليتقرر بأن عمل فريق الخبراء الحكوميين بات منتهياً.

إن ألفي شخص يلقون مصرعهم كل يوم نتيجة العنف المسلح. وما زال الانتشار غير المسؤول للأسلحة التقليدية يؤجج الصراعات ويساهم في استمرار الكارثة الانسانية. أمّا التكاليف البشرية والعواقب الإنمائية الطويلة الأجل لهذه الحالة فغير مقبولتين. لذلك من الملحّ والضروري أن نقارب العمل الجاري بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بطموح واضح لإحداث تأثير حقيقي على المدنيين. وردنا المتعدد الأطراف على العواقب الإنسانية غير المقبولة للأسلحة ينبغي أن يستند إلى مبادئ ووجهات نظر مفادها أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هما أيضا إجراءان إنسانيان أساسيان.

واسمحوا لي كذلك بأن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن عام ٢٠١١ عام حاسم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويجب على المؤتمر الاستعراضي المقبل أن يبني على قوة الدفع الإيجابية التي تم إيجادها قبل خمس سنوات، والنظر في السبل الكفيلة بزيادة تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ويكمن أحد السبل في زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة. وينبغي

تقديم التقارير الوطنية باعتبارها التزاما، وليس مسألة اختيار. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في ميدان السلامة والأمن على الصعيد البيولوجي. وتثمّن النرويج الدور المساند لوحدة دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتتوقع أن تعطَى للوحدة ولاية معززة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أيضا أن ييسر التعاون الدولي على نحو أوثق في الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيات البيولوجية.

وتؤيد النرويج تمام التأييد هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ونود أن نرى خطوات أكثر طموحا نحو نزع السلاح النووي. وثمة دعوات منذ فترة طويلة إلى إجراء مفاوضات بشأن ابرام اتفاقية ملزمة قانونا، تمشيا مع أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتسلّم النرويج بالحاجة والالتزام تجاه التفاوض بشأن وضع صك كهذا، بحسن نية ووفقا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، تشعر النرويج بالريبة إزاء دعوة العديد من الدول إلى التفاوض على صك من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح. ونحن لا نعتقد أن مسألة هامة كهذه ينبغي أن تُترك لهيئة لم تتمكن من تقديم أي شيء له قيمة في غضون عقد ونصف من الزمن، ولا يمكنها حتى من الاتفاق على برنامج عمل، وتقتصر عضويتها على ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكبديل لذلك، ينبغي أن ننظر في كيفية استعمال الجمعية العامة لكفالة إحراز التقدم. وتشارك النرويج الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى اتخاذ قرار في دورة هذا العام للجنة الأولى يمكّننا من المضي قدما في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولقد آن الأوان لإعطاء مؤتمر نزع السلاح مهلة محددة، ولذكر بديل واضح عن سنة أخرى من التقاعس عن العمل.

وأخيراً، إن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى وجود تعددية أطراف فعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بكفالة تجهيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف لتقديم ما هو متوقع منها. هذا هو الواقع الذي ينبغي أن نأتي به إلى اللجنة الأولى.

السيدة ليديزما (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): باسم الوفد الكوبي، أتقدم بالتهنئة اليكم، السيد الرئيس، وإلى بقية أعضاء المكتب، على انتخابكم لتولي عمل هذه اللجنة. إننا نؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد شهدنا على مر السنوات الماضية أسوأ العواقب الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العميقة التي يواجهها العالم. ومع ذلك، يستمر ارتفاع النفقات العسكرية على الصعيد العالمي. ففي السنوات العشر الماضية، زادت بنسبة ٤٩ في المائة، وبلغت رقما فلكيا قدره ١,٥ تريليون دولار.

إن ذلك ببساطة غير مبرر وغير مقبول، ولا سيما في ضوء الوقائع التي تفيد بأن مجرد بلد واحد يستأثر بأكثر من نصف مجموع النفقات العسكرية العالمية، وبأن نسبة ١٠ في المائة بالتحديد من الأموال المخصصة حاليا للصناعات الحربية ستكون كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – أي البدء بتخفيف حدة الفقر المدقع الذي يعاني منه ١,٤ بليون نسمة على هذا الكوكب، وإطعام أكثر من بليون جائع، ومنع وفاة ١١ مليون طفل يموتون كل سنة من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها. لذلك، تكرر كوبا اقتراحها بتكريس نصف النفقات العسكرية الحالية على الأقل لتلبية الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

في العام الماضي، شهدت ساحات عامة عديدة في مختلف أنحاء العالم مناظر الاحتجاجات والمطالب الشعبية بجميع أنواعها – بعضها حقيقي وغيرها من صنع وسائط الإعلام. ومن المفزع رؤية كيف أن بعض الحكومات تتجاهل مطالب مواطنيها وتشوه مفاهيم الديمقراطية وواجبها في كفالة الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية. ومما يدعو إلى السخط أيضاً رؤية كيف أن منظمة حلف شمال الأطلسي، بحجة حماية المدنيين، تشارك في أعمال الإبادة الجماعية في ليبيا، وتنتهك تدابير تحديد الأسلحة، وتستعمل أشد الاسلحة المتطورة فتكا.

لقد دعا القرار الأول للجمعية العامة (القرار ١ (د-١))، الذي اتخذ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، إلى ”إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى الموازية لأسلحة الدمار الشامل من بين الأسلحة الوطنية“. (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج)) ومما يؤسف له أنه بعد ٦٥ عاماً على ذلك الطلب، لا يزال نزع السلاح النووي مسألة من دون حل، ويبقى مهمة عاجلة. فالسلم والأمن الدوليان ما زالا مهددين بوجود ما يزيد على ٢٣ ٠٠٠ رأس حربي نووي، نصفها جاهز للاستخدام الفوري. واستخدام مجرد جزء ضئيل من هذه الترسانة سيكون كافياً للتسبب بالشتاء النووي – ونهاية الجنس البشري.

ومن غير المقبول أن ما يسمى بالردع النووي ما زال أساس النظريات العسكرية التي تدعو إلى حيازة الترسانات النووية واستخدامها. والضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول أو أي شخص آخر هو القضاء عليها وحظرها بالكامل. وينبغي لحظرها أن يشمل بالمثل أيضا حظر الأسلحة التقليدية المتطورة الفتاكة. وينبغي أن يكون كلا النوعين من الأسلحة تحت رقابة دولية صارمة.

ويجب وضع حد للتلاعب السياسي بعدم الانتشار. إنه يستند إلى الكيل بمكيالين والمصالح السياسية لقلة من الدول المتميزة التي ما زالت تعمل على تطوير أسلحتها النووية، بينما تحاول أن تنتهك الحق غير القابل للتصرف لبلدان الجنوب في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ودخول الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبريين حيز النفاذ – معاهدة ستارت الجديدة – لخفض أسلحتهما النووية الهجومية الاستراتيجية تطور إيجابي لكنه غير كاف.

لقد فشلت الدول النووية في الوفاء بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقضي بالتفاوض على إبرام معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لإزالة الأسلحة النووية تماما بطريقة ملزمة، وغير تمييزية، وشفافة، ويمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهام ضروري وهام لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من دون تأخير.

لقد قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحا يستحق النظر، وهو يتضمن خطة عمل تدعو إلى جدولة واضحة المعالم للتخفيض التدريجي للأسلحة النووية وصولا إلى القضاء التام عليها وحظرها في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٥. ولمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لحركة عدم الانحياز، اعتُمد بيان عن القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو يعيد التأكيد على نزع السلاح النووي باعتباره أولوية قصوى للحركة في ميدان نزع السلاح، ويعلن التزامها الراسخ بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد السبل والوسائل للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

ويضطلع مؤتمر نزع السلاح ضمن آلية نزع السلاح بدور حاسم، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وإذا لم يكن المؤتمر موجودا، لتعين إيجاده دون تأخير. ويؤسفنا أن المؤتمر لم يستطع القيام بعمل جوهري لأكثر من عقد من الزمن.

ويصرّ البعض على أن الأسباب تكمن في أساليب عمله ونظامه الداخلي. أمّا كوبا فلا تتشاطر هذا التفسير. ما يحدث في المؤتمر لا يشكل استثناء معزولا داخل آلية نزع السلاح. وليس من قبيل الصدفة أن لجنة نزع السلاح قد اختتمت أعمالها هذا العام، للمرة الثانية عشرة على التوالي، دون اعتماد توصيات موضوعية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد اللجنة الأولى كل سنة عشرات القرارات التي لا تنفذ بكل بساطة.

وتؤيد كوبا الجهود المبذولة لجعل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مثالية، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، وإنما تعتقد أيضا أن حالة الشلل التي تؤثر حاليا على معظم آلية نزع السلاح ناجمة أولاً وقبل كل شيء عن عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول لتحقيق التقدم الفعلي، ولا سيما بشأن مسألة نزع السلاح.

إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أنشأت آلية نزع السلاح لمنظومة الأمم المتحدة (القرار دا-١٠/٢). ولكل هيئة في هذا الهيكل دور أساسي. لذلك، نعتقد أنه يجب الحفاظ على طابع كل هيئة ومهامها. وإذا كانت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بحاجة إلى تنشيط، فدعونا إذاً نرحب بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بدلاً من إعاقة عقدها.

ونشعر بالقلق إزاء تلميحات بعض الوفود إلى أن الوقت قد حان لوضع مؤتمر نزع السلاح جانبا، والانتقال إلى عمليات التفاوض البديلة. كوبا تعارض استبدال المؤتمر بترتيبات مرتجلة وانتقائية ومخصصة خارج إطار الأمم المتحدة. وإذا فرضت هذه المعايير، فسوف نكون قد اتخذنا خطوة خطيرة إلى الوراء. الحل لا يكمن في التغاضي عن مؤتمر نزع السلاح أو التقليل من أهميته. على العكس من ذلك، يتعين علينا جميعا اليوم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ عليه وتعزيزه.

ويجب أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن برنامج عمل شاملا ومتوازنا يأخذ أولويات نزع السلاح الفعلي في الاعتبار. ويجب أن يبدأ المؤتمر على وجه السرعة بإجراء مفاوضات تتعلق بإبرام اتفاقية لحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية، وتنص على تدميرها، وتؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو غير تمييزي وقابل للتحقق عالميا، وفقا لجدول زمني محدد تحديداً جيدا.

وفي حين أن التفاوض على ابرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية سيكون عملا إيجابيا، فإنه يظل غير كاف في حد ذاته إذا لم يتم تحديد الخطوات اللاحقة لتحقيق نزع السلاح النووي. وكما أعلنت كوبا خلال رئاستها المنجزة لمؤتمر نزع السلاح، فإن تلك الهيئة مستعدة للتفاوض في الوقت نفسه على إبرام معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر الضمانات الأمنية الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى.

وتؤكد كوبا التزامها بالتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والتدمير الكامل للترسانات الكيميائية أهم عمل لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية. وتكرر كوبا التأكيد على أن السبيل الوحيد لتعزيز وتحسين اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو من خلال التفاوض واعتماد بروتوكول ملزم قانونا يغلق الفجوات التي ما زالت موجودة في هذا الصك.

وتؤيد كوبا تماما وتنفذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبالمثل، نؤيد بشدة الحق المشروع للدول في تصنيع واستيراد وامتلاك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجاتها للأمن والدفاع عن النفس. وفي هذا السياق، شارك بلدنا في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نشدد على الحاجة إلى إجراء هذه العملية بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة، على أساس توافق الآراء.

إن مسألة نقل الأسلحة التقليدية معقدة ولها آثار سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية هامة على جميع الدول، وهي لذلك لا تتوافق مع الصيغ الموضوعة مسبقا أو التمييزية أو الانتقائية، أو مع القرارات المتسرعة أو القسرية. ينبغي أن يتضمن هذا الصك القواعد العامة التي تسمح لجميع البلدان باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية على نحو منظم ودون التأثير على مصالحها الأمنية الوطنية. يجب أن تحدد المقترحات بشأن عناصر المعاهدة المقبلة أهدافا يمكن بلوغها ومقبولة عالميا، لا تصرفنا عن تحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز الآليات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة. يتعين أن تؤخذ كما يجب، آراء جميع الدول بعين الاعتبار في تلك العملية.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي سيدي، من خلال التعبير لكم مجددا عن كامل دعم الوفد الكوبي لعملكم ولنجاح أعمال هذه اللجنة.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي في البدء أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة المهمة، خاصة وأنكم من بلد له إسهاماته في مجال نزع السلاح، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الوافي الذي قدمه في مستهل مداولات هذه اللجنة، وأن أعرب عن تقديرنا لما تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح من جهد من أجل تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته في مجالات نزع السلاح، تطلعا للفاعلية المبتغاة في صون السلم والأمن الدوليين.

وأضم صوتي للبيان الذي تقدمت به إندونيسيا باسم دول حركة عدم الانحياز والبيان الذي تقدمت به نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح، والأمن الدولي والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسلح، وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعددة الأطراف، للتصدي بحزم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من اختلال وتمييز استعلائي بين دول مقتدرة حائزة على ترسانات نووية ودول أخرى لا تمتلكها. ولعل ما يبعث على الأسف هو الانتكاسات التي تعرضت لها آليات نزع السلاح، في الأمم المتحدة خلال الأعوام الماضية واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية والتنافس في إجراء التجارب وتطوير التقنيات المتقدمة، بدعاوى الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي، وذلك بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة

يقول إن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح، مما يعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية لأن مدى فعالية هذه المعاهدات لا يتحقق باتساع مظلة الدول الأطراف فيها فقط، بل يتحقق بمدى الالتزام الكامل بتطبيقها على قدم المساواة بين الدول بلا تمييز.

إننا نرحب باعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين لقراري القدرات النووية الإسرائيلية وتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، كما نؤكد على أهمية عقد مؤتمر نزع السلاح لجهة أنه يمثل المنتدى التشاوري المعني بمعالجة شؤون نزع السلاح وتعقيداتها، كما أننا نعرب عن تقديرنا للجهود التي أفضت إلى اعتماد برنامج عمل المؤتمر في أيار/مايو الماضي، ونخص بالشكر دولة الجزائر وجهودها التوفيقية الدؤوبة التي قادت إلى الإجماع على برنامج المؤتمر واعتماده.

كما أننا نتطلع لأن يكون المؤتمر المرتقب فرصة للتعاطي مع قضايا نزع السلاح، في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة وتبعاتها على الدول النامية، وصولا إلى خفض الميزانيات التي تخصصها الدول للتسلح وإعطاء الأولوية لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحا مثل الفقر والكوارث البيئية والتنمية المستدامة.

وكما أشار السيد الممثل السامي في تقريره أمام هذه اللجنة، فهناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم، وإننا إذ نؤكد على ذلك، إنما نرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ، وصحيح أن العديد من الدول قد وقعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أصبحت طرفا فيها، وأن الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي الآن ٥٠ في المائة من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد من أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل المعلن باستمرار إخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذا بالطبع مهدد حقيقي للأمن والاستقرار ليس في هذا الجزء المشتعل من العالم فحسب بل في العالم بأسره.

وأنتهز هذه السانحة لكي أناشد جميع الدول الأعضاء التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، بليندابا، حتى تجد هذه الاتفاقية طريقها إلى الإنفاذ والعالمية.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح وكان سباقا في انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، بليندابا، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية التي جاء انضمامنا إليها بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم، كما استضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات مهمة للغاية، يتصدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط، هذا علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع انتشار

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية التي عقدت في الأردن والقاهرة ونيروبي وأديس أبابا والجزائر والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك في هذا الخصوص.

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح هو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبلدي كالعديد من بلدان العالم تعاني من هذه المعضلة حيث يرتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة، والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها، لذلك ظل حاضرا وفاعلا في كل المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب وتجارة المخدرات.

ويقود السودان في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتجمع الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة على الجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة، يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول وليس الدول المتضررة من هذه الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتى لا ينساب السلاح في يد الجماعات والأفراد دون أي ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كل أنواع الدعم وخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة وفقا لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم نيابة عن الوفد الجزائري بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم، فنلندا، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد على دعمنا لكم ولأعضاء المكتب.

تؤيد الجزائر تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

تعيد الجزائر اليوم تأكيد التزامها بالجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح العام والكامل، وترى أن عام ٢٠١١ حافظ على قوة الدفع الإيجابية التي كانت سائدة عام ٢٠١٠. وهذا الجو المؤاتي يتيح فرصاً ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد منها في جهوده الرامية إلى المضي قدما وإحراز تقدم ملموس في هذا المجال الحيوي للجنس البشري. وتود الجزائر، التي هي طرف في المعاهدات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل، أن تشير إلى أن الهدف النهائي لتلك الصكوك الدولية يتمثل في الحظر الدائم لهذه الفئة من الأسلحة، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

إن هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية يتوقف، لا محالة، على نزع السلاح النووي، حسبما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لالتزاماتها الفردية، أن تعمل من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتُمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثامن

لمعاهدة عدم الانتشار، الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١٠. ووفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار، على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامات محددة يجب مراعاتها. وفي هذا الصدد، نود أن نذكّر بفتوى عام ١٩٩٦ التي أكدت فيها محكمة العدل الدولية مجددا على استمرار التزام هذه الدول بالعمل من أجل تخفيض ترساناتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف، فضلا عن الطابع غير المشروع للجوء إلى الأسلحة النووية أو استخدامها.

والجزائر جزء من الغالبية العظمى من الدول التي اختارت أن تضع الطاقة الذرية في خدمة الاستعمالات المدنية حصرا، بما في ذلك في مجال البحوث والتنمية، عملا بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وليس هناك شك في أنه على ضوء المتطلبات المستمرة للتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، فإن الحق المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في إطار نظام عدم الانتشار يتصف بأهمية خاصة. والواقع أن الطاقة النووية بالنسبة إلى العديد من البلدان خيار استراتيجي أساسي لاحتياجاتها الطاقوية ولأمنها.

ويشكل دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، إسهاما أساسيا من جانب أفريقيا في إنفاذ نظام عدم الانتشار والسلام العالمي، وكذلك في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. والجزائر، التي كانت من بين أوائل البلدان التي وقّعت وصدقت على المعاهدة، تدعو تلك الدول وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقّع وتصدّق بعد على المرفقات ذات الصلة بالمعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

ومثال معاهدة بليندابا يقودنا إلى ذكر طلب المجتمع الدولي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لهذا السبب، ترى الجزائر أن إبرام الاتفاق في إطار خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من أجل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط يمثّل خطوة إيجابية. ومع ذلك، هذه أيضا فرصة للإعراب عن شواغلنا إزاء التأخير في تعيين الميسّر والبلد المضيف للمؤتمر، الذي يُفترض عقده في عام ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. لذلك، تدعو الجزائر الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ الثلاثة، إلى اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع بلدان المنطقة، لتنظيم هذا المؤتمر.

وما زالت الجزائر ملتزمة بإعادة إطلاق مؤتمر نزع السلاح على نحو فعال بهدف استعادة دوره بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بمبادرة الأمين العام بان كي - مون إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١ بشأن تنشيط أعمال المؤتمر. وما فتئ وفد بلدي يعتقد أن القرار CD/1864 الذي اعتُمد بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، أثناء رئاسة الجزائر، ما زال صالحاً لوضع برنامج عمل كامل ومتوازن. وقد جاء ذلك القرار نتيجة التزام تم التوصل إليه بفعل تسلسل منطقي للأحداث.

وبالنسبة إلى الجوهر، تعتقد الجزائر أن ما من منتدى آخر للأمم المتحدة يمكنه أن يحل محل المؤتمر، أو ينتزع أياً من صلاحياته، أو يضفي الطابع الشرعي على سحب أي موضوع من المواضيع الأساسية لولايته. وإلى جانب كون ذلك سابقة مشؤومة، فإنه يشكك في الطابع والتوازن اللازمين على الصعيد العالمي فيما بين المواضيع المركزية والتكميلية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

والاتجار بالأسلحة ونقلها على نحو غير مشروع لا يزالان أيضا يهددان السلام والاستقرار في كثير من

البلدان، ولا سيما أنهما يمثلان مصدرا لإمداد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، ويشكلان مصدر قلق مستمر لوفدي. وفي هذا الصدد، نؤكد إصرارنا على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد في عام ٢٠٠١. وهذه الأداة الهامة قد ساهمت بلا شك في زيادة حقيقية للوعي بالآثار الإنسانية والأمنية الضارة لهذه الآفة. والجزائر ملتزمة ببرنامج العمل؛ وشارك ممثلون جزائريون أيضا بنشاط في الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل، الذي انعقد في نيويورك في أيار/مايو، وقدمنا خلاله إحاطة إعلامية عن تجربة الجزائر وتعاونها في هذا المجال مع البلدان المجاورة في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بالمبادرة المتعلقة بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، دعمت الجزائر هذه العملية منذ بدايتها، اقتناعا منها بأن إبرام صك دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع المعايير الخاصة باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة سوف يساهم في تعزيز السلام والأمن العالميين. والمناقشات التي جرت في إطار الدورة التحضيرية الثالثة للجنة المؤتمر المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي انعقدت في نيويورك في تموز/يوليه، أدت إلى تحديد عناصر مختلفة يمكن تضمينها في مشروع المعاهدة. وليس هناك شك في أن مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة سيتوَّج في عام ٢٠١٢ باعتماد هذا الصك الدولي الجديد، الذي سوف يعزز الهيكل المؤسسي لنزع السلاح.

وعلى صعيد عالمي أوسع، نظراً للشلل المستمر لمختلف عناصر آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح الذي وصل إلى طريق مسدود، وعدم وجود توصيات من لجنة نزع السلاح، وعدم توفير الطابع العالمي المطلوب للنفاذ الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يبدو أن الوقت مناسب لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة. وبفضل السلطة السياسية للدورة الاستثنائية هذه، وتركيبتها العالمية، والولايات الممنوحة لها من جانب ميثاق الأمم المتحدة، فهي ستكون المنتدى المناسب للجمع بين مختلف المبادرات والنظر فيها على الصعيد العالمي مما يؤدي إلى توافق جديد في الآراء بشأن أولويات نزع السلاح ودور شتى آليات نزع السلاح.

وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم الجزائر بالسلام والأمن كسمة دائمة لسياستها الخارجية ومبدأ أساسي ترتكز عليه أعمالها الدولية. لذلك، فهي تؤيد الإجراءات التي تعزز وتعطي الأولوية للحوار والاتفاق في مناطق النفوذ، ولا سيما منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتساهم فيها. وتحقيقا لذلك، يقترح الوفد الجزائري كل سنة مشروع قرار على اللجنة الأولى لتنظر فيه بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويعتمد وفدي على دعم الجهات التقليدية المشاركة في تقديم مشروع النص هذا، فضلا عن اعتماده على الدول الأعضاء ككل.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وبالإعراب عن ثقتنا بالعمل الذي تقومون به أنتم وأعضاء المكتب الآخرون، وبالتأكيد على دعمنا الكامل لكم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤيد البيانات التي أُدلي بها باسم حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، وتحالف البرنامج الجديد.

إن اجتماعنا اليوم يتيح فرصة مناسبة لتقييم الإنجازات التي حققناها وتحديد المهام التي ما زالت أمامنا. وإنه لمنعطف هام بصورة خاصة، لأن السنة المقبلة ستتميز

بمجموعة من الأحداث البارزة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

لقد كان نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ سببا رئيسيا للتفاؤل، وأوجد قوة دفع مشجعة. والتصديق على المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي كان خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، لا يزال نجاح جهودنا في ميدان نزع السلاح النووي أولوية عليا لمصر ويعتمد على التنفيذ الكامل لإجراءات المتابعة، ولا سيما خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بغية النهوض بالبرنامج الطموح لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في جميع أنحاء العالم.

ومن شأن ذلك أن يفتح الباب أمام إجراءات أخرى نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك التصديق والتنفيذ الكاملان لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، تتضمن المخزونات المعدّة للاستخدامات العسكرية، إلى جانب بدء مفاوضات بشأن مشروع إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، الأمر الذي ما فتئت حركة عدم الانحياز تؤيده منذ زمن بعيد – التي ترأسها مصر حاليا – بالإضافة إلى إنشاء ضمانات أمنية سلبية عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا، حتى نحقق هدفنا المتمثل في القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

وهذا النهج الشامل، استناداً إلى الروابط المتكاملة التي ستنجم عن التنفيذ التام لخطة عمل عام ٢٠١٠، بما في ذلك تحقيق عالمية المعاهدة، يتطلب أن تضاعف الدول النووية الخمس جهودها إلى أبعد من اجتماع المتابعة العام الذي انعقد في باريس في تموز/يوليه، والذي أسفر عن نتائج محدودة ظهرت في بيانه الختامي. وهو يتطلب أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تمام التنفيذ التزاماتها بموجب خطة عمل عام ٢٠١٠، ولا سيما الإجراءات من ٥ إلى ٢٢، وأن تقدّم تقريرا شفافا موحدا استناداً إلى مؤشرات يمكن قياسها نوعا وكمّا ويمكن تقييمها بسهولة لقياس التقدم المحرز في التنفيذ.

وفي إطار تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أُوكل إلى الأمين العام بعقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ يتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. واتفقت دول منطقتنا، للمرة الأولى، على توسيع نطاق الأسلحة لتشمل سائر أسلحة الدمار الشامل بهدف التغلب على المزاعم غير المدعومة بالأدلة ومفادها أن وجود القدرات النووية الإسرائيلية الغامضة يبرره تهديد إقليمي محتمل من أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل. في غضون ذلك، كفلت الدول العربية أن يتناول الجزء الرابع من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أهمية تحقيق تقدم مواز على المسارين – النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي قامت بها الدول العربية بشأن التنفيذ الكامل للإجراء ٤، من خلال اتصالات مع الأمين العام والدول الوديعة الثلاث، لم يتم إحراز أية نتائج ملموسة حتى الآن. لذلك، تؤكد مصر مرة أخرى على أهمية تعيين ميسّر بارز توافقي على الفور وتحديد البلد المضيف، تسهيلا لبدء الأعمال التحضيرية للمؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، تقدّر مصر الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من أجل عقد حلقة دراسية في بروكسل في إطار الفقرة ٧ (هـ) من الجزء الرابع من المجلد الأول من الوثيقة الختامية، وتعرب عن تقديرها لمشاركة كل من إيران وإسرائيل في تلك المداولات. وعلى الرغم من أن الحلقة الدراسية ركزت أكثر على بناء الثقة بدلاً من تنفيذ قرار العام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي لا يزال المرجعية الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢، فإنها فتحت الباب أمام إجراء مناقشات صريحة بشأن جميع المسائل المحيطة بإنشاء المنطقة.

وبينما يزعم البعض بأن الربيع العربي من شأنه أن يحوّل انتباه الدول العربية بعيداً عن هذا الموضوع، أود أن أؤكد على أن الاتجاه الديمقراطي السائد في منطقتنا اليوم زاد من تعزيز الاهتمام بإنشاء المنطقة وقوّى الإرادة لإنشائها ولتصديق إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن ذلك أن يضمن بدوره امتناع بقية البلدان في المنطقة عن تطوير أو حيازة الأسلحة النووية، وأن يضمن انضمام بلدان المنطقة إلى اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولقد خطت البلدان العربية خطوة إضافية من خلال مبادرتها إلى عدم عرض مشروع القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، وذلك في الدورة السنوية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه السنة. وكان الهدف من تلك الخطوة تهيئة جو إيجابي لتيسير تحقيق النتائج المرجوة في مؤتمر عام ٢٠١٢. لذلك، تطلب البلدان العربية أن تتقيد جميع الأطراف المعنية بخطة العمل نصا وروحا، فيما يتعلق بتلك المسألة الهامة، وتتعهد بتنفيذها على نحو كامل وسريع.

لقد عرضت مصر مشروعي قرارين بشأن هذه المسألة على الدورة الحالية للجنة الأولى. الأول، يرد في الوثيقة A/C.1/66/L.1، بعنوان ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط''، والثاني، يرد في الوثيقة A/C.1/66/L.2، بعنوان ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''. أود هنا أن أشدد على أن الأخير لا يهدف إلى تغريب أو عزل أي بلد في منطقتنا، تماما مثلما لا يحاول الإجراء ٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فرض أي قرار موضوعي أو إجرائي على أي دولة في منطقتنا. فالقرارات تهدف إلى الإسهام بقدر كبير في الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء – وهو هدف جدير بالدعم من جميع الدول الأعضاء أكثر من أي وقت مضى. ونأمل أن تشهد الدورة الحالية زيادة الدعم لمشاريع القرارات، على نحو يتوافق إيجابيا مع الحملة الدولية لإزالة تهديد الأسلحة النووية من الشرق الأوسط.

ومنذ اختتام دورة اللجنة الأولى السابقة، اضطلعت الأمم المتحدة بدورها في البحث عن وسيلة للنهوض ببرنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف، كان آخرها في الجلسة العامة ١١٣ للجمعية العامة في دورتها السابقة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بهدف التركيز على تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأظهرت تلك المناقشة بوضوح، في رأينا، أن انعدام الإرادة السياسية للتوصل إلى نتيجة متوازنة تبيّن مصالح جميع البلدان يظل العقبة الرئيسية التي تعوق مؤتمر نزع السلاح في جنيف ولجنة نزع السلاح في نيويورك، وأن النظام الداخلي ليس هو المشكلة.

هذا الاستنتاج ليس مفاجئاً، حيث الحل يستند دائماً إلى معالجة جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح من خلال نهج متكامل يتضمن، على نحو أهم، إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والضمانات

الأمنية السلبية، وكذلك احتمال وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية تشمل المخزونات لأغراض عسكرية.

وفيما نحيّي جهود الأمين العام لتنشيط أعمال لجنة نزع السلاح، يجب توجيه جميع هذه المبادرات نحو تدعيم قدرة لجنة نزع السلاح على التعامل بفعالية مع مسائل نزع السلاح ضمن أطرها الموضوعية والإجرائية. لذلك، نشعر بقلق عميق إزاء الدعوات التي وجهها البعض لتجاوز مؤتمر نزع السلاح عن طريق نقل المفاوضات بشأن المواضيع التي تدخل حصرا في جدول أعماله إلى محافل أخرى. إن ذلك سيبدد تبديدا كبيرا مصداقية مؤتمر نزع السلاح، حتى لو كان المحفل التفاوضي هو الجمعية العامة.

ويجب التذكير بالحقيقة التاريخية ومفادها أن قاعدة توافق الآراء، التي تنظم عمل مؤتمر نزع السلاح، لم يتم اقتراحها ولا تبنيها من جانب بلدان عدم الانحياز. بدلاً من ذلك، تم استخدامها من جانب أعضاء آخرين بهدف السيطرة على أنشطة مؤتمر نزع السلاح. لذلك، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لتنشيط مؤتمر نزع السلاح من خلال وجود إرادة سياسية قوية بغية كفالة أن يبقى الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وفقا لنظامه.

ومنذ أن اختتمت اللجنة الأولى أعمالها في العام الماضي، جرت عدة أحداث لمناقشة المسائل المتصلة بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وكان آخرها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة والأمن النوويين، الذي عقده الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر. لقد كانت مبادرة تستحق الثناء أيضا، لأنها ألقت الضوء على هذه المسائل التقنية الهامة وجذبت الانتباه إليها، لا سيما في أعقاب حادث محطة الطاقة النووية فوكوشيما. وتعرب مصر مرة أخرى عن تعازيها الصادقة، وتعرب عن تضامنها مع اليابان شعبا وحكومة ودعمها لهما في أعقاب هذا الحادث. ونكرر استعدادنا لتقديم المساعدة إلى أي بلد يواجه تحديا مماثلاً، لأننا جميعا معرضون لهذا الخطر، بصرف النظر عن مستوانا الإنمائي. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تساعد الدول الأعضاء في سياق الاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي للحوادث النووية، من خلال بناء القدرات في ميدان إدارة الأزمات وتعزيز نقل التكنولوجيات ذات الصلة بصمود المحطات النووية أمام الكوارث الطبيعية. وينبغي أن يتم ذلك في إطار أوسع نطاقا لدعم الوكالة للدول التي تنشئ المفاعلات النووية لأغراض الطاقة تلبية لاحتياجاتها الإنمائية. وهو يتطلب أيضا التزاما من البلدان المتقدمة النمو وشركات نقل التكنولوجيا.

إن العام المقبل سوف يكون ذا أهمية خاصة في ميدان الأسلحة التقليدية التي، بطبيعة الحال، تتبع أسلحة الدمار الشامل على قائمة أولويات نزع السلاح، كما جرى تحديده في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لها أثر مباشر على الصراعات بين الدول وداخلها. وتواجه أفريقيا بشكل خاص تحدياً في هذا الصدد. وأي جهد للتصدي لهذا التحدي يجب أن يعترف بالمبادئ ذات الصلة من الميثاق، ولا سيما حق الدول في تصنيع واستيراد وامتلاك الأسلحة التقليدية للدفاع المشروع عن النفس. إزاء هذه الخلفية، سوف تشارك مصر بنشاط في استعراض تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠١٢.

وبينما تقع المسؤولية عن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل على عاتق الصعيد الوطني، فإن المجتمع الدولي أيضا يتحمل المسؤولية عن توفير الدعم المالي والتقني، ولا سيما للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر على أن التطبيق الانتقائي للمبادئ التوجيهية لبرنامج العمل لن يؤدي إلاّ الى

تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم في هذا الصدد. ويجب أيضا أن نؤكد هنا على أن المنتجين الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تعزيز تشريعاتهم الوطنية لتنظيم الإنتاج والتجارة وأعمال السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع، منعا لتسرب هذه الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وبما أن اللجنة التحضيرية النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة ستنعقد في شباط/فبراير، على أن يتبعها المؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٢، لا تزال مصر تعتقد أن جدوى إبرام معاهدة محتملة سيعتمد على الأهداف التي يتم الاتفاق عليها جماعيا، وآليات التنفيذ العملية التي تحول دون أي استغلال سياسي للمعاهدة، مما يضمن عالميتها. وتؤكد مصر أن أي دراسة جدوى لمعاهدة تجارة الأسلحة المحتملة تعتمد على نطاقها. لذلك، فإن أي معاهدة محتملة يجب أن تتقيد تماما بجميع مبادئ الميثاق نصا وروحا، بما في ذلك الحق المشروع للدول في امتلاك الأسلحة التقليدية للدفاع المشروع عن النفس. وتكمن قوة المعاهدة في قدرتها على منع ومكافحة واستئصال التجارة والإنتاج والسمسرة على نحو غير مشروع في الأسلحة التقليدية، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال إنتاج واستيراد وعبور وتصدير الأسلحة التقليدية.

إن جدول الأعمال المعروض علينا شاق. ومع ذلك، لا ينبغي له أن يكبح طموحاتنا. بدلاً من ذلك، ينبغي له أن يكون حافزا آخر على بذل كل جهد ممكن، والتمسك بمبادئ العدالة والإنصاف وعدم الانتقائية. وهذه المبادئ أساسية لخلق الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق جدول أعمال طموح. واسمحوا لي أن أطمئن اللجنة مرة أخرى أن مصر جاهزة بالفعل لتطبيق هذه المبادئ والعمل مع جميع الأعضاء على تحقيق النجاح في نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي.

السيدة كومفورت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد جامايكا، اسمحوا لي أن أعرب عن تهنئتي لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال هذه الدورة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم ولسائر أعضاء المكتب على التعاون الكامل لوفد بلدي معكم.

تؤيد جامايكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل غيانا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن نزع الأسلحة النووية العام والكامل يظل أولوية من أعلى الأولويات للبشرية. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، لا يمكننا أن نأمل بتحقيق حلم العيش في عالم مأمون وآمن وسلمي. فالأسلحة النووية، بدلا من حفز الشعور بالأمن، تواصل الإسهام في انعدام الاستقرار وانعدام الثقة.

وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هدفان يعزز أحدهما الآخر. ولا يمكن تحقيق تقدم في مجال واحد على حساب التقدم في المجال الآخر. وفي حين نواصل تحقيق تقدم بطيء في جدول أعمال منع الانتشار، تواجه جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الشامل والكامل حالة حرجة. فالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تراوح مكانها، ونفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زال معلقا.

إن مؤتمر نزع السلاح يظل أحد الركائز الأساسية لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ففي العام الماضي، شهدنا عددا من المحاولات الرامية إلى تحقيق تقدم داخل المؤتمر، لم تؤد أي منها إلى مناقشات موضوعية. وكما ذكرنا في السابق، فإن الإهمال المستمر للولاية الأساسية لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، مثلما حددته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لم يعد خياراً. ونحن نحث أعضاء المؤتمر على حشد الإرادة السياسية

لبدء مفاوضات موضوعية بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية؛ والضمانات الأمنية السلبية؛ ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وقبل أقل من أسبوعين، اجتمعت الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في نيويورك، خلال المؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة. وعدم دخول هذا الصك الرئيسي حيز النفاذ يظل مصدر قلق لوفدي وعقبة رئيسية في جهودنا العالمية لنزع السلاح. لذلك، تؤكد جامايكا من جديد على الاستنتاجات الواردة في الإعلان الختامي والتدابير المنبثقة من ذلك الاجتماع الرامية إلى تعزيز نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتواصل حث كل الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نحث الدول على إبقاء الوقف الاختياري القائم، والامتناع عن إجراء تجارب الأسلحة النووية أو غيرها من التفجيرات النووية.

وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نواصل الحفاظ على دعمنا لكل الركائز الثلاث: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وندعو جميع الدول المشتركة في تطوير الطاقة النووية إلى التقيد الكامل بأحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات التحقق والرصد والضمانات. إن الامتثال للأحكام ذات الصلة للوكالة هو ضرورة حتمية للحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار، وكذلك منع الحوادث النووية التي يمكن أن تكون لها تأثيرات ضارة على البيئة وصحة الإنسان.

مرة أخرى، برز التركيز الشديد على السلامة والأمن النوويين عقب الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية في اليابان في وقت سابق من هذا العام. ونكرر الإعراب عن تضامننا مع الشعب الياباني الذي يواصل عملية إعادة البناء. ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز إطار السلامة النووية أمر أساسي، ونتعهد بدعم الوكالة التي تواصل عملها لزيادة تعزيز هذه القواعد. ونغتنم هذه الفرصة كي ندعو أيضاً جميع الدول إلى دعم الوكالة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية، التي أُتفق عليها في المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة النووية المعني بالسلامة النووية، الذي انعقد في وقت سابق من هذا العام.

السلامة والأمن النوويان مسألة أساسية لجامايكا وشركائها في الجماعة الكاريبية، نظراً لاستخدام ممراتنا لنقل النفايات النووية. والبحر الكاريبي هو أساس الجدوى والاستدامة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي؛ لذلك، فإن أي حادث أو هجوم إرهابي ضد أي سفينة من هذه السفن سيسبب ضررا جسيما لحياة شعوب منطقة البحر الكاريبي ومعيشتها. وهذا التهديد المستمر لوجودنا أمر غير مقبول، ونحن نواصل الدعوة إلى إيجاد بديل أكثر قابلية للبقاء.

وتواصل جامايكا التأكيد على أهمية برنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الآلية الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة. ونتطلع إلى عقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٢ لتقييم تنفيذ برنامج العمل، وإيجاد سبل جديدة لزيادة تنفيذه.

وتشارك جامايكا بنشاط في العملية التحضيرية لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، حيث نعتقد أن من شأن معاهدة ملزمة قانونا ترسي أعلى المعايير الدولية الخاصة بنقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

والـذخائر، أن تغلـق ثغـرة في الجهـود الدوليـة للحـد مـن المستويات العالية من العنف المسلح الذي تعاني منه العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

والمؤتمر الدبلوماسي لعام ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة لتجارة الاسلحة يوفر لنا فرصة لتصحيح الأخطاء التي ارتكبناها في الماضي وساهمت في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العديد من المجتمعات المحلية ومناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. وثمة عنوان في إحدى كبريات الصحف في البلد المضيف يقول: ”نحن ننظم اللعَب، فلماذا لا ننظم البنادق؟“ وإنني أحث كلاً منّا على السماح لهذا العنوان بأن يكون دليلنا ويولّد روح التوافق بينما نعمل على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تكون ملزمة قانونا وموضوعية وقوية.

وتقول جامايكا دائماً إن إحدى لبنات البناء الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الدولي هي إنشاء مناطق إقليمية للسلام. ونعتقد أن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط سيكون لبنة هامة تجاه تحقيق السلام والاستقرار لأمد طويل في منطقة ابتليت بعقود من العنف والفوضى والموت على نحو لا نهاية له. ونكرر دعمنا الكامل لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مثلما اتفق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وندعو جميع الدول في المنطقة والمجتمع الدولي ككل الى الاضطلاع بعمل دؤوب من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا بعض الزخم في الجهود العالمية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن دون إحراز نتائج ملموسة في عدد من المجالات الرئيسية، يمكن لهذا الزخم أن يضيع إلى الأبد. وفي بيئة دولية تتزايد تقلبا، لا يسعنا أن نستريح حتى تتحقق أهداف إيجاد عالم آمن ومأمون. والمهمة أمامنا شاقة، ولكن الفشل ليس خياراً.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في هذا الوقت من العام الماضي، سررنا أن نذكر هنا نجاحات كبيرة تحققت مؤخرا: إبرام معاهدة ستارت الجديدة، والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر قمة الأمن النووي، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ودخول اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية حيز النفاذ. إن جميع الهيئات المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار قد خطت خطوات هامة، باستثناء مؤتمر نزع السلاح بشكل ملحوظ.

وبالمقارنة مع تلك الفترة المثمرة، كانت الأشهر الإثنا عشر الماضية فترة انتقالية اتسمت ببذل الجهود لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها، ولا سيما متابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، بمشاركة قوية من الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ. ولكن هذه الفترة تميزت أيضا بطرح أسئلة قوية حول المستقبل، لا سيما مستقبل مؤتمر نزع السلاح، وبعدد من المبادرات التي تبيّن الجهود الإيجابية للمجتمع الدولي من أجل استعادة الزخم الجماعي رغم وجود عدد من حالات التوتر. ومع ذلك، يجب عدم السماح لها بأن تؤدي إلى تشتيت الجهود، حيث أن المؤتمر الاستعراضي وضع لنا الآن خريطة طريق جماعية استناداً إلى الركائز الثلاث للمعاهدة.

هذا العام، ومع عدم اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، تميل المناقشات حول المسألة النووية إلى الابتعاد عن خطة العمل التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٠. وقبل ما لا يقل عن يومين، وفي افتتاح دورتنا، شهدنا هنا من جديد دعوات إلى

وضع اتفاقية دولية لحظر الأسلحة النووية، وهي فكرة لم تدم في المؤتمر الاستعراضي أو في مناقشات أي هيئة أخرى للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وبغية الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يقترح البعض آليات خارج مؤتمر نزع السلاح، بينما تدعو خطة عمل معاهدة عدم الانتشار، تمشيا مع جميع القرارات المتخذة في اللجنة الأولى، إلى بدء هذه المحادثات في إطار جنيف.

وتريد فرنسا أن ترى عودة إلى قدر أكبر من الاتساق. فهي من جانبها تؤكد مجددا على نحو لا لبس فيه احترامها الكامل للالتزامات التي تعهدت بها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ (NPT.CONF.2010/50 (Vol.I)). وسوف تكون مستعدة لتقديم تقريرها بشأن هذا الغرض في عام ٢٠١٤، كما هو مقرر. علاوة على ذلك، ونظرا لتفانيها في العمل مع الدول النووية الأخرى التي، على غرارها، تتشاطر مسؤولية خاصة، استضافت في باريس بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه من هذا العام، الاجتماع الأول للخمسة الدائمين لمتابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وأكد نجاح الاجتماع على التزام الدول الخمس، وساعد على إنشاء دينامية إيجابية فيما بينها. ومنذ ذلك الحين، انعقد المزيد والمزيد من اجتماعات الخمسة، ويجب أن نجني قريبا ثمار هذا النشاط المكثف. وألاحظ، على سبيل المثال، أن الاجتماعات في هذا الأسبوع بين الخمسة وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا يجب أن تمكننا من إحراز تقدم كبير نحو صياغة بروتوكول لمعاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وأبعد من ذلك، إن تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ هو مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأطراف، وبمشاركة الجميع سوف نتحرك نحو التنفيذ الكامل والمتوازن للوفاء جماعياً بالتزاماتنا المتعلقة بالركائز الثلاث.

ويجب أن يمكننا عمل لجنتنا من إعادة التركيز الملموس على ما هو أساسي. أولاً، علينا أن نضاعف جهودنا للتصدي للخطر الأكبر الذي يواجه كوكبنا اليوم، ألا وهو انتشار الأسلحة النووية. وأنا أفكر بصفة خاصة في الأزمات العالقة في إيران وكوريا الشمالية، والمسألة النووية السورية، التي أحيلت إلى مجلس الأمن. يجب أن نكون واضحين: إن انتشار الأسلحة النووية عقبة أمام نزع السلاح وتطوير الطاقة النووية المدنية على حد سواء. والمزيد من نزع السلاح لن يكفي لوقف انتشار الأسلحة النووية. والتطوير المستمر للبرامج النووية والباليستية في إيران وكوريا الشمالية في السنوات الأخيرة دليل على ذلك.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل فرنسا في جميع المحافل، بما في ذلك مجموعة الثمانية التي نرأسها هذا العام، على تعزيز نظام عدم الانتشار. بالنسبة إلينا، إنه أولوية مطلقة، لا سيما مع تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، القبول الواسع النطاق بالبروتوكول الإضافي، ونفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وطبعا افتتاح المفاوضات بشأن ابرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهذا يقودني إلى أولويتنا الثانية: كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح وبدء التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن الطريق المسدود أمام مؤتمر نزع السلاح، إضافة إلى تصاعد الإحباطات المشروعة التي نتشاطرها، يؤدي أيضا إلى حالات التأخير الخطير في إحراز التقدم اللازم لنزع السلاح، ويسهم في تقويض ثقة المجتمع الدولي بتعددية الأطراف.

وقد قدمت المناقشات التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى البرهان – إن كان تقديم برهان ضروريا – على أن الفشل التام في مؤتمر نزع السلاح نابع من الخصومات السياسية وليس من القيود الإجرائية. ويجب علينا أن نحيط

ذلك بالعلم، ولكن يجب علينا أيضا أن نذكّر الذين يعتقدون أن بإمكانهم الاستفادة من الفشل التام الحالي بأنهم يسبحون ضد تيار التاريخ.

وقد يحاول البعض الالتفاف على مؤتمر نزع السلاح. وإننا نؤمن بأن تلك المساعي لن تجدي نفعا. وتصدير المشاكل إلى محفل آخر لن يساعد على حلها. وعلى العكس، يجب علينا أن نواصل عملنا بلا كلل في سبيل إقرار برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يحترم الأولويات التي وضعها المجتمع الدولي – وأولها وأهمها تحديد عناصر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية – مع السماح في الوقت ذاته بتيقن الدول الأعضاء، بلا استثناء، من أن مصالحها الأمنية ستحظى بالحماية في النظام الداخلي لذلك المحفل.

ثالثا، يجب علينا أن نكفل أن القضية النووية لا تحجب مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى. وحشد الطاقات يظل ضروريا في كل المجالات: الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية وانتشار القذائف التسيارية والفضاء الخارجي. والمسألة لا تقتصر على تحسين الأمن الدولي، بل تشمل أيضا منع استبدال نزع السلاح النووي بسباق تسلح جديد في تلك المجالات الأخرى.

وفيما يتصل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، أود، في هذه اللحظة الحاسمة من تنفيذها، أن أعيد التأكيد على تمسك فرنسا بإضفاء الطابع العالمي عليها بقدر تمسكنا بالتنفيذ التام للاتفاقية.

وفيما يتصل باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، يظل التحدي الرئيسي لمؤتمر عام ٢٠١١ زيادة تحسين التطبيق الملائم، في السياق الحالي، لهذا الصك. وتتطلب الاتفاقية أيضا تعبئة أفضل في محاربة التهديدات البيولوجية من كل الأشكال، ومن أبرزها التهديدات المرتبطة باختطاف التقدم العلمي والتقني واستغلاله للأغراض الإرهابية أو الإجرامية. وستتطلب، أخيرا، بلوغ درجة الإتقان في آلياتنا للتعاون بهدف تحسين القدرة على منع المخاطر على الصحة العامة وكشفها على صعيد الكرة الأرضية.

وفيما يتصل بالذخائر العنقودية، ترحب فرنسا بالنجاح المحرز في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الذخائر العنقودية، الذي نظمته الحكومة اللبنانية بمهارة فائقة. ونرحب كذلك بزيادة عدد الدول المنضمة إلى الاتفاقية، والتي أُعلن عن انضمام بعضها في بيروت ذاتها.

وفيما يتصل بالدورة التالية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المقرر عقدها في الشهر القادم في جنيف، تتمنى فرنسا أن ترى إحراز تقدم كبير بشأن النص الذي سيعرضه رئيس فريق الخبراء الحكوميين. وهذا، على وجه التحديد، يتطلب منا تشديد بعض الأحكام المتعلقة بالأثر المباشر الذي ينبغي أن يتركه على الحالة الإنسانية البروتوكول السادس المستقبلي للاتفاقية، الذي سيكون متوافقا مع اتفاقية حظر الذخائر العنقودية ومكملا لها.

أخيرا، نرحب بالتقدم المحرز في الأعمال التمهيدية لاعتماد معاهدة للاتجار بالأسلحة. ونؤمن بأن الآلية التي نفذت بمشروع القرار الذي اعتمد في اللجنة الأولى قبل سنتين (القرار ٤٨/٦٤) تؤدي وظيفتها بطريقة مثالية. وإننا نعمل بهمة لضمان أن يشكل مؤتمر تموز/يوليه ٢٠١٢ خطوة حاسمة فيما يتصل باعتماد تلك المعاهدة. وريثما يتم ذلك، سنؤيد في الأيام المقبلة أي مقرر أو قرار يسمح لنا بأن نزيد تحسين الاستعدادات، في شباط/فبراير، لأعمال المؤتمر المقبل.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أوجه انتباه الأعضاء إلى انتشار القذائف التسيارية، التي اعتبرتها عدة قرارات لمجلس الأمن – إلى جانب أسلحة الدمار الشامل – تهديدا للسلم والأمن

الدوليين. وفي هذه المرحلة، لا يوجد لدى المجتمع الدولي تفويض بشأن هذه القضية، ولكننا جميعا نعرف أن البرنامج الإيراني وبرنامج كوريا الشمالية يسيران على قدم وساق. إنها قضية تثير انشغالا جماعيا وقد أصبح التعامل معها أمرا ملحا.

اسمحوا لي بأن أختتم بالتذكير بأن إحدى أهم المسائل التي سيتعين علينا أن نواجهها في الأشهر المقبلة تتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ففي تلك المناسبة أيضا يسر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحقيق تقدم كبير. وعلاوة على ذلك، إن ما حصل في العديد من بلدان المنطقة وفي الشواطئ الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط يغير نحو الأحسن معايير معادلة سياسية معقدة بصورة خاصة. وإنه لمن مصلحة جميع بلدان المنطقة أن تستغل هذه الفرصة التاريخية.

ونرجو أن يتحقق تقدم كبير في الأسابيع المقبلة، لا سيما باختيار ميسر للمؤتمر والبلد المستضيف له، وكذلك بعقده في عام ٢٠١٢، الذي دعت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والذي ينبغي أن يجمع بين جميع العناصر الفاعلة المعنية في ظل أفضل الظروف الممكنة. إن التوقعات في ذلك المجال عالية، ولها ما يبررها. فأي فشل في ذلك المضمار، عندما تبدو الظروف ملائمة جدا، ستترتب عليه عواقب. لذلك شعرنا بالاطمئنان بصورة خاصة من أن الاتحاد الأوروبي قد استضاف حلقة دراسية أكاديمية في تموز/يوليه الماضي حول تدابير بناء الثقة حضرتها كل بلدان المنطقة.

هذه بعض من الأفكار التي وددت أن أشاطر اللجنة إياها، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها فرنسا أو تنوي اتخاذها للمساهمة في التقدم على درب نزع السلاح، وصوب العالم الذي يتمتع بسلامة أكبر والذي نتوق إليه جميعا.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني لواثق تماما بأن اللجنة، في ظل قيادتكم المقتدرة، ستتمكن من اختتام مداولاتها بنجاح.

يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن جميع أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

التقدم الذي حققه المجتمع الدولي في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح في غضون السنوات الأخيرة كان واضحا. لكن وفدي يرى أنه ينبغي تخصيص مزيد من الجهود لهذا الميدان إذا أردنا أن نبلغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

وترحب كمبوديا ببدء سريان معاهدة ستارت الجديدة، التي أبرمت في العام الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لأنها تساهم في تقليل مخاطر نشوب صراع نووي. ورغم ذلك التقدم ما زالت الشكوك تساورنا حول وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية التي تعرض الإنسانية لتهديد خطير.

وإدراكا من كمبوديا لحقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإنها تشارك في النداءات المتزايدة الصادرة عن المجتمع الدولي وجميع الدول الأطراف في المعاهدة والموجهة إلى الأمم التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لأننا جميعا نتحمل مسؤولية كفالة أن يبقى كوكبنا سالما وآمنا للجميع.

وتؤمن كمبوديا بقوة أيضا بأن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية تظل حجر زاوية تهيئة مناخ مشجع لمنع

الانتشار النووي. وفي هذا الصدد ما زالت معاهدة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في بانكوك في عام ١٩٩٥ ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، الأساس القانوني الجوهري لإقامة منطقة سلام وتعاون خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. فهي بالإضافة إلى كونها صكا للسلام في منطقتنا، تواصل تأدية دورها الحيوي كتدبير فعال من تدابير بناء الثقة لجهود منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وتولي حكومة كمبوديا الملكية أهمية عظمى لمعالجة مسألة الأسلحة التقليدية، لأن تلك الأسلحة تظل تهدد السلام والاستقرار. وإن استخدام الأسلحة غير القانونية ترك بلا شك أثرا طويل الأمد على الحياة البشرية وعرقل جهود التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الوطنية.

وبما أن كمبوديا دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها، فإنها تواصل بذل جهودها لتطهير الألغام المضادة للأفراد والمخلفات والذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحروب في بلدنا، والتي تواصل قتل وإصابة الناس الأبرياء بجراح والتسبب في عقبات كبرى في طريق ممارسة أبناء الشعب الكمبودي لشؤون حياتهم العادية. ونعرب عن امتناننا الشديد للمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي لأنشطة تطهير الألغام في بلدنا.

وللنهوض بالتعاون الدولي في أنشطة تطهير الألغام ورفع مستوى الوعي بخطر الألغام ستستضيف كمبوديا الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في فنوم بنه، في الشهر القادم.

وتعيد كمبوديا التشديد على أهمية مواصلة مؤتمر نزع السلاح عمله حتى يتسنى لمفاوضات نزع السلاح أن تمضي قدما. ولئن كان الكثير من خيبة الأمل والإحباط سائدا بسبب الركود الطويل الأمد في المؤتمر، فإننا نأمل أن يتسنى مرة أخرى إيجاد نهج واقعي للمناقشات، لخدمة مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حتى يمكن التوصل إلى اتفاق يسمح للمؤتمر بالاضطلاع بولايته.

إن تعبئة الموارد الكافية لاضطلاع عمليات حفظ السلام بمهامها بفعالية في المناطق التي تعصف بها الصراعات تظل تشكل تحديا كبيرا للمنظمة. وبلدي، في مرحلة معينة من تاريخنا، في تسعينات القرن الماضي، كان ضيفا لحفظة السلام من الأمم المتحدة. وبالتالي فإن حكومة كمبوديا الملكية تدرك أهمية وجود ما يلزم من المعدات والمساعدة التقنية، فضلا عن أهمية جهود البلد ذاته، لتحقيق السلام المستدام.

ومن خلال تطبيق سياسة الربح التام بدون خسارة، التي رسمها رئيس الوزراء سمديك هن سن في عام ١٩٩٨، حولت كمبوديا نفسها من بلد تمزقه الحروب إلى بلد ينعم بالسلام التام والتنمية المستدامة، بل وإلى بلد يمكن أن يقدم بدوره مساهمة كبيرة في السلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنين أوفدت كمبوديا المئات من أفراد قواتها للخدمة في شتى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي الوقت الحاضر تعد كمبوديا العدة لإيفاد حفظة السلام الكمبوديين إلى بلدان أخرى.

أختتم بالقول إنه لمن مسؤولية جميع الأمم أن تعتمد نهجا منسقا وتتعاون تعاونا تاما لتحقيق نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة التقليدية والإزالة التامة للذخيرة غير المتفجرة وغيرها من مخلفات الحرب، بقصد جعل العالم مكانا أكثر سلامة وأمنا للجميع.

السيد يوسفوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): ينضم وفدي إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة. ويحدونا الأمل أن نتمكن بفضل قيادتكم من إحراز مزيد من التقدم المتواصل صوب الأهداف التي نتشاطرها.

اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على أنشطة الجمهورية القيرغيزية في ميدان منع الانتشار. إن بلادي ملتزمة بالسياسة الدولية لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون بأن تعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وركنيه الأساسيين، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشكل مفتاح النجاح في ميدان نزع التسلح النووي ومنع الانتشار النووي من حيث أنه يكفل الاستقرار والأمن الاستراتيجيين.

لقد أصبحنا طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي منذ عام ١٩٩٤، وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ عام ١٩٩٦. ونضطلع بمهمة الوديع لمعاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية منذ عام ٢٠٠٦. ومنذ عام ٢٠٠٣ تمتعت قيرغيزستان بعلاقات من التعاون الفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها عضوا كامل العضوية في الوكالة. وفي عام ٢٠٠٤، دخل اتفاق ضمانات الوكالة مع قيرغيزستان حيز النفاذ.

وبصفتنا طرفا في كل من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإننا نعتبر هاتين الاتفاقيتين أداتين فعالتين لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالتالي ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليهما.

وتمتثل قيرغيزستان امتثالا تاما صارما لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن تجنب خطر وقوع التكنولوجيات والمواد النووية في أيدي المنظمات الإرهابية. وكنا قد اعتمدنا في عام ٢٠٠٣ قانونا يفرض ضوابط على التصدير مهد الطريق إلى وضع أسس نظام وطني للضوابط على الصادرات. وفي ضوء التزامنا بتعزيز نظم منع الانتشار، تعكف الحكومة القيرغيزية حاليا على تعديل تشريعاتنا الوطنية لتشديد نظام الضوابط على التصدير، استنادا إلى أفضل الممارسات التي توصلت إليها الدول الأخرى، وتمشيا مع التزامنا بتشديد نظم منع الانتشار الدولية.

وتولي قيرغيزستان أهمية عظمى للتخفيف من الأضرار البيئية الناجمة عن استخراج اليورانيوم في الماضي وعن العمليات المتصلة بإنتاج الوقود النووي. وأود أن أذكّر اللجنة بأن هذا الموضوع كان قد أثير في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار في الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠. ففي قيرغيزستان يوجد ٣٦ موقعا لتخزين بقايا الرمال الإشعاعية، منها ٣١ موقعا تحتوي على نفايات إشعاعية، بما في ذلك ٢٨ موقعا تحتوي على نفايات اليورانيوم الإشعاعية. وإن الحجم الكلي لها يبلغ ٨٢ مليون متر مكعب.

واسمحوا لي بأن أنوه بأن المادة ٦ من معاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية تنص على أنه ينبغي لكل طرف أن يتعهد بالمساعدة في أي جهود ترمي إلى التأهيل البيئي للأراضي الملوثة نتيجة لأنشطة الماضي المتصلة بتطوير أو إنتاج أو تخزين الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى، وبخاصة مواقع تخزين بقايا رمال اليورانيوم ومواقع إجراء التجارب.

في السنوات الأخيرة اشتدت الظواهر الطبيعية الخطيرة، مثل الزلازل والانهيالات الأرضية والأوحال المتدفقة

وما شابه ذلك، مما أدى إلى تدمير مواقع تخزين بقايا رمال اليورانيوم والتسبب في كوارث بيئية. وإننا نؤمن بأن مواقع تخزين بقايا رمال اليورانيوم تنطوي على خطر التسبب في كارثة بيئية شبيهة بالكارثتين اللتين حلتا في شرنوبل وفوكوشيما. وفي ذلك الصدد ندعو وفود الدول والمنظمات الدولية ذات الاختصاص في ميدان حفظ النفايات الإشعاعية وتدويرها إلى أن تنظر في إمكانية تقديم المساعدة التقنية لبلادي.

وقد شددت فخامة السيدة روزا أوتنبايفا، رئيسة جمهورية قيرغيزستان، في بيانها أثناء المناقشة العامة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (انظر A/66/PV.15) على أن التصدي لمشكلة مواقع تخزين بقايا رمال اليورانيوم يكتسي أهمية بالغة. وقد تجلت في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالموضوع، الذي انعقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نوايا دول آسيا الوسطى للتعاون في حل هذه المسألة الحاسمة الأهمية بطريقة جماعية. وإن وفدنا مستعد، في ذلك الصدد، لطرح مشروع قرار بشأن منع التهديدات الإشعاعية في آسيا الوسطى.

ومثلما ذُكر في وقت سابق، ما انفكت معاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية تعمل بنجاح في منطقتنا. ومن المزايا الفريدة للمعاهدة أن الأطراف فيها ملزمة بإبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنفيذ الضمانات الشاملة، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، وبإضافة البروتوكول الإضافي إلى اتفاقاتها للضمانات مع الوكالة. وعلاوة على ذلك، تعهدت الدول الأطراف بأن تمتثل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وإننا نعتبر ذلك الشرط من معاهدة سميبالاتنسك تدبيرا إضافيا من تدابير الحماية.

وأود أن أوجه الانتباه أيضا إلى اقتراح قيرغيزستان بتخفيض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في المفاعلات النووية المكرسة للأغراض السلمية كتدبير ضد الإرهاب النووي. وقد أثرنا هذه المسألة، بالتكاتف مع النرويج، في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥. وفيما بعد اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ الاقتراح في الفقرة ٦١ من الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول).

وتؤيد قيرغيزستان كذلك تطوير حوار متعدد الأطراف مكرس لمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم لإثارة سباق تسلح نووي محموم في الفضاء الخارجي.

ونشعر بالقلق من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونؤيد اعتماد تدابير لمكافحة انتشارها المحظور. ونشجع كذلك على المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في تناول هذه المسألة. وتؤيد قيرغيزستان الاقتراح بوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن دمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووضع صك دولي آخر بشأن السمسرة غير المشروعة.

وتعتبر قيرغيزستان مدونة السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية وسيلة هامة لكبح جماح انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، إذ أنها تهدد السلم والأمن الدوليين. ونؤيد فرض حظر على إنتاج واستخدام الألغام المضادة للأفراد وننادي بحظرها التام.

في الختام، اسمحوا لي بأن أنوه بأن الترسانات القائمة من أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد نادت قيرغيزستان دائما بتعزيز نظم منع الانتشار وبتصفية جميع أسلحة الدمار الشامل. وانضممنا إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية في ذلك المجال، ونتقيد

بجميع التزاماتنا بموجب تلك الصكوك وبموجب قرارات مجلس الأمن أيضا.

وفي ذلك الصدد تعلن قيرغيزستان استعدادها، بصفتها عضوا مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، لبذل قصارى جهدها لتقوية النظام العالمي لمنع الانتشار ولتحقيق نزع السلاح النووي.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأخلص تهانئنا بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على البيان القيِّم الذي أدلى به في بداية عمل هذه اللجنة. وأود أن أعلن عن تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم مجموعة حركة عدم الانحياز، بشأن البنود المطروحة في إطار عمل هذه اللجنة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شاركت مؤخرا في مبادرة مجموعة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي تحسيدا لسياستها الداعمة لكافة الجهود الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد عالم آمن وخالٍ من الأسلحة النووية، يحدوها الأمل أن تدخل الدول النووية في مفاوضات جادة وفعالة تكفل وقف عمليات تحسين وتطوير ترساناتها النووية ومنظومات إيصالها، تمهيدا لإزالتها التدريجية أو تحويلها للاستخدامات السلمية، ضمن إطار زمني محدد، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، استنادا إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص.

وفي هذا الصدد ندعو الدول غير الأطراف في معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل إلى أن تنضم في القريب العاجل إلى تلك المعاهدات، تعزيزا لعالميتها وشموليتها، وفي مقدمتها، معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونطالب بأن يبدي المجتمع الدولي، وبالأخص الدول النووية والدول الفاعلة الأخرى، إرادة سياسية حقيقية من أجل إحراز التقدم في وقت مبكر في مجال التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، بما فيها ما يتصل بجهود وتطلعات الدول العربية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونأمل أن تثمر المساعي التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالتشاور مع دول المنطقة كافة، من أجل إنجاح أهداف المؤتمر العام المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بشأن هذه المسألة.

ونطالب المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى الضغط على إسرائيل لحملها على إخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكذلك للقرار الصادر بهذا الشأن عن المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تعزيز جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح يتطلب تفعيل مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة الدولية المحورية المتعددة الأطراف المعنية بتعزيز التفاوض العالمي على مسائل نزع السلاح. وإذا تعذر على مؤتمر نزع السلاح في جنيف إحراز أي تقدم بشأن المعاهدة الخاصة بوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعو إلى بذل الجهود اللازمة لبدء مفاوضات تستهدف وضع معاهدة لوقف إنتاج تلك المواد في القريب العاجل، مع ضرورة النظر في جميع الخيارات لتيسير عملية المفاوضات الخاصة بوضع تلك المعاهدة. ونعرب في هذا السياق عن دعمنا لبدء المفاوضات الخاصة

بمسألة إبرام صك دولي ملزم قانونا يقضي بأن تُمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام أي من الأسلحة النووية القائمة ضدها، ريثما يتحقق النزع الكامل لتلك الأسلحة.

ولا يفوتنا أن نؤكد مجددا على الحق المكتسب للدول النامية في المشاركة، بدون تمييز، في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، وفي إطار السقف المحدد وفقا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث الدول النووية على تقديم الدعم غير المشروط لما تحتاجه الدول من المواد والتجهيزات العلمية والتكنولوجية اللازمة لمواصلة نموها النووي.

ونؤكد في هذا الإطار استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لتطوير برنامجها للاستخدام السلمي للطاقة النووية، المخصص لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الكهرباء، في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، مع التقيد بأعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي ومنع الانتشار، وبالتعاون الكامل مع الوكالة ومع الدول الصديقة والمسؤولة ذات الخبرة في هذا المجال.

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة للجهود المبذولة حاليا لتحقيق التوافق الدولي حول عناصر إعلان العقد الرابع لنزع السلاح، بما في ذلك تحديد محورية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وحول أعمال الدورة التنظيمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، آملين أن يتمكن هذا الفريق من تقديم تقرير عن أعماله قبل نهاية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

ختاما، تجدد بلادي التزامها السياسي المستمر بدعم جميع الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بهدف بناء الثقة في ميدان نزع الأسلحة الاستراتيجية، وبما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وتأمل أن تسفر مداولاتنا في إطار عمل هذه اللجنة عن توافق دولي في الآراء يساهم في تعزيز وتطوير مساعينا الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلم والتنمية والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد شاكر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تهانئ وفدي لكم، سعادة السفير يارمو فينانن، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المكتب على جهودهم الكثيفة لضمان نجاح عملنا أثناء الأسابيع والأشهر المقبلة.

تؤمن ملديف إيمانا راسخا بأن نزع السلاح ومنع الانتشار يتسمان بأهمية حاسمة لإرساء أسس الأمن وتوطيد أركان السلام في العالم كله. ولبلوغ تلك الغاية، يجب علينا جميعا أن نعمل معا ونعطي نزع السلاح الأولوية العليا التي يستحقها. ونؤمن إيمانا قويا بأن الهدف النهائي لتلك الجهود ينبغي أن ينصب على التحقيق الجماعي لعالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد اتُّخذت خطوات واسعة صوب نزع السلاح. وفي ذلك السياق رحبت ملديف ببدء سريان معاهدة ستارت الجديدة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن المعاهدة تخفض عدد مركبات الإطلاق والرؤوس الحربية للقذائف النووية الاستراتيجية. ولكن المطلوب عمله أكثر من ذلك بكثير لتخفيض التهديد المقترن بالأسلحة النووية والتقليدية على صعيد العالم. وسيمثل وضع معاهدة شاملة للاتجار

بالأسلحة والمصادقة عليها عالميا خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح.

وتود ملديف أن تشدد على بعض النقاط التي توليها أهمية خاصة.

في عام ١٩٧١ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦) الذي تضمن إعلانا باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام. لقد انقضت ٤٠ سنة منذئذ، واتخذت خطوات هامة صوب التعاون المعزز. غير أن بذل جهود أعظم ما زال مطلوبا لتطوير مناقشة حول الآثار العملية المترتبة على الإعلان. ويلزمنا أن ننظر في التدابير الكفيلة بتوفير الظروف الملائمة للسلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

وترحب ملديف بحرارة بحقيقة أن الجمعية العامة قد قررت، في دورتها الرابعة والستين، إدراج بند بعنوان ”تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام“ في جدول أعمال دورة هذه السنة. وفي الماضي أيدت ملديف دائما التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر وتوطيد أركان السلام. وإننا نؤمن بأن النهوج المتعددة الأطراف قادرة على المساهمة في تطوير الحوار المتبادل الفائدة والنهوض بالسلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

وقد دأبنا على تأييد الجهود الرامية إلى إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم. وإن السعي إلى جعل عالمنا خاليا من التهديد بالفناء النووي وإلى بناء التعاون والثقة ليس أمرا غير واقعي. ولكننا لبلوغ ذلك الهدف نحتاج إلى تدابير بناء الثقة. ويلزمنا إطار عمل. ونحتاج إلى إقامة مناطق جغرافية تضمن الأمن والاستقرار والسلام للجميع. ولهذا السبب تؤيد ملديف إقامة تلك المناطق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ونحث على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي أفريقيا. فتلك المناطق لن تعزز الأمن الداخلي لتلك المناطق فحسب، وإنما ستترك أثرا ايجابيا على المناطق المجاورة أيضا.

الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، تعاني من مواطن ضعف فريدة عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي. فالكثير من الدول الجزرية لا تمتلك الموارد الكافية للتعامل مع الضغوط الجديدة التي يفرضها الإرهاب الدولي وأنشطة الجريمة المنظمة. وهذا يبعث على مخاوف شديدة عندما يُنظر إليه في سياق حصول العناصر الفاعلة من غير الدول على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا نعتمد على تعاون المجتمع الدولي، فضلا عن أطر العمل القانونية الدولية القوية، لكفالة ألا تترجم تلك السيناريوهات على أرض الواقع.

ورغم الأزمة المالية المستمرة، شهد عام ٢٠١٠ زيادة على نطاق العالم في النفقات العسكرية بلغت ١,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، لتصل إلى الرقم الذي لا يتصوره العقل وهو ١,٦٣ تريليون دولار. غير أن ملديف تعتقد أنه يمكن النجاح، عن طريق التفاوض وإقامة أطر عملية مؤسسية، لا في تخفيض هذا الرقم تخفيضا كبيرا فحسب، وإنما أيضا في إحراز تقدم أكبر. وإننا نظل مقتنعين بأن حلم نزع السلاح العام الكامل يمكن أن يتحول إلى واقع.

لقد أصبحت ملديف دولة طرفا في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية في مجال نزع السلاح، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وما فتئنا، بعملنا عن كثب مع مختلف الهيئات التعاهدية، ندلل على دعمنا القاطع لنزع السلاح العام ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الموجودة فعلا.

وتؤمن ملديف إيمانا راسخا بأن الأسلحة النووية لا تجعل عالمنا أكثر سلامة وأمنا. وعلى العكس من ذلك، نؤمن بأن العالم الخالي من الأسلحة النووية هو العالم الأكثر أمنا. ورؤية عالمنا يصبح عالما خاليا من الأسلحة النووية ليست مستحيلة. وملديف تظل مقتنعة بأن النهج المتعدد الأطراف تجاه نزع السلاح يمكن أن يفضي إلى تحقيق ذلك الهدف. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للعمل وتشجيع الآخرين سعيا إلى تحقيق ذلك الحلم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.